الأمم المتحدة

E/CN.3/2009/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين (E/2008/24)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويتناول التقرير بالتفصيل ولاية وإدارة لجنة الخبراء، ويصف التقدم المحرز في أعمالها، بما في ذلك التقدم المحرز في تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وأوجه التقدم المحرز في حسابات الطاقة وحسابات تدفق المواد، ومقدمة تقريرا عن نتائج التقييم العالمي للإحصاءات المياه وحساباتها ونتائج التقييم العالمي لحسابات الطاقة وإحصاءات الانبعاثات الهوائية وحساباتها، ويقدم الجديد من المعلومات عن استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات البيئية – الاقتصادية في مجال المياه؛ بما في ذلك الجديد من المعلومات عن صياغة مسوّدة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه. وترد نقاط المناقشة في آخر التقرير.

* E/CN.3/2009.1.

070109 050109 08-65011 (A)

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – ولاية وإدارة لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية ٤

ألف – الولاية ٤

باء – الإدارة ٥

ثالثا – التقدم المحرز في مجال لجنة الخبراء ١١

ألف – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ١١

باء – التنسيق ١٣

جيم – الترويج والتنفيذ ١٦

رابعا – التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ٢١

ألف – هيكل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ٢١

باء – هيكل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ٢٢

خامسا – نقاط للمناقشة ٢٣

المرفقات

الأول – برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية ٢٤

الثاني – اختصاصات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية ٢٧

أولا – مقدمة

١ – في الدورة الثامنة والثلاثين، طلبت اللجنة الإحصائية إلى لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية وضع إطار لإدارة مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ووضع استراتيجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه؛ وأن تواصل في إطار ولايتها التنسيق مع أفرقة المدن وغيرها من أفرقة الخبراء العاملين في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية وما يتصل بها من إحصاءات. وأحاطت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والثلاثين، علما بتقرير لجنة الخبراء الذي يضم برنامج عمل مقترحا لتحسين منهجية حسابات الطاقة وحسابات تدفق المواد، وخطة مقترحة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، وقدّمت تقريرا عن تقدم العمل المحرز في إطار إدارة المشاريع من أجل تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٢ – وفي عام ٢٠٠٨، حدثت مناسبتان دعتا إلى إعادة النظر في ولاية وإدارة لجنة الخبراء وقد شملت هاتان المناسبتان انعقاد اجتماع مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وانعقاد اجتماع مكتب المؤتمر المعني بتغير المناخ والإحصاءات الرسمية (أوسلو، ١٤-١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). وقد حدّد مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين مسألة التنسيق في مجال الإحصاءات البيئية الناشئة أساسا عن التغطية الواسعة. للموضوع مدار البحث والجهات الفاعلة العديدة المعنية، وطلب إلى لجنة الخبراء اقتراح طريقة للمضي قدما في مجال الإحصاءات البيئية. كما ناقش المؤتمر المعني بتغير المناخ والإحصاءات الرسمية مسألة احتمال إدارة إعداد الإحصاءات الرسمية المتعلقة بتغير المناخ، وأوصى بأن تعهد إلى لجنة الخبراء بمسألة الإشراف على هذا العمل.

٣ – ويقع هذا التقرير في أربعة أجزاء. يتناول الجزء الثاني الوارد أدناه بالتفصيل ولاية وإدارة لجنة الخبراء استجابة للطلبات التي تم إجمالها أعلاه. ويوجز الجزء الثالث التقدّم الذي أحرزته لجنة الخبراء في أعمالها بشأن تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ولا سيما أوجه التقدم المحرز في حسابات الطاقة وحسابات تدفق المواد، وبشأن التنسيق ما بين مختلف الأفرقة العاملة، في إطار ولاية لجنة الخبراء، بشأن إعداد الإحصاءات البيئية وإحصاءات الطاقة وما يتصل بذلك من إحصاءات؛ وبشأن الترويج لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة بها ولتنفيذ هذا النظام، ويُقدّم، على وجه الخصوص، موجزا لنتائج التقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها ولنتائج التقييم العالمي لحسابات الطاقة، ويقدّم الجديد من المعلومات عن برنامج تنفيذ نظام الحسابات البيئية – الاقتصادية في مجال المياه.

ويُقدّم الجزء الرابع الجديد من المعلومات عن عملية وحالة وضع مسوّدة للتوصيات الدولية للإحصاءات المتعلقة بالمياه. ويقدّم الجزء الخامس نقاطا للمناقشة إلى اللجنة الاجتماعية.

ثانيا – ولاية وإدارة لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية

٤ – في الاجتماع الثالث المعقود في نيويورك في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ناقشت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية ولايتها وهيكل إدارتها استجابة للطلب الوارد من مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ونتائج المؤتمر المعني بتغير المناخ والإحصاءات الرسمية. ووافقت لجنة الخبراء على أن تغطي، كجزء من ولايتها، المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. ويشكل هذا توسعا آخر في الولاية الأصلية التي أنيطت بلجنة الخبراء، يغطي المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات ذات الصلة.

٥ – ومن أجل تجسيد هذا الأمر بوضوح، وافقت لجنة الخبراء على تغيير اسمها إلى لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية. لكنها لم تر أنّ من الضروري تغيير اختصار اسمها في اللغة الإنكليزية (UNCEEA).

٦ – ومع اتساع نطاق ولايتها، أكّدت اللجنة أهمية الإبقاء على برنامج عمل مركز، وأعادت التأكيد على أن تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، في الأجلين القصير والمتوسط، ينبغي أن يبقي أولويتها العليا.

ألف – الولاية

٧ – تتمثل ولاية لجنة الخبراء في: (أ) تقديم رؤية استراتيجية وتوجيهية وتنسيق استراتيجيتين لإدماج المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية في نظم الإحصاء الوطنية والإقليمية والدولية؛ (ب) إعداد مقاييس إحصائية دولية معيارية ودعم الوثائق المنهجية المتعلقة بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية؛ (ج) الترويج لإنشاء قواعد بيانات متكاملة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية عن المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية؛ (د) الترويج لتنفيذ المعايير الإحصائية الدولية للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية في البلدان؛ (هـ) الترويج لاستخدام الإحصاءات الرسمية في الأوساط العملية وأوساط صنع القرار.

٨ - ويضم برنامج عمل لجنة الخبراء، من أجل الاضطلاع بولايتها مجالات هي: (أ) التنسيق؛ (ب) الإعداد المنهجي للمقاييس المعيارية وللبحوث الأخرى؛ (ج) إنشاء قواعد بيانات متكاملة؛ (د) تنفيذ المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات البيئية وبناء القدرات الإحصائية؛ (هـ) الترويج للمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات البيئية؛ (و) وضع ردود إحصائية للمسائل الطارئة على صعيد السياسة العامة. ويرد بيان مفصّل لبرنامج عمل اللجنة في المجالات الستة المذكورة في المرفق الأول بهذا التقرير.

باء - الإدارة

٩ - تظهر العناصر الرئيسية للترتيبات الإدارية في الشكل الوارد أدناه. ويتبع وصف الإدارة الرسم البياني، ويشمل المهام والأدوات والمسؤوليات الإدارية لمختلف الأفرقة والمنظمات المعنية. وتمثّل المربعات الواردة في المربع الكبير المظلّل هيئات لجنة الخبراء أو المشاريع التي تقع تحت مسؤوليتها. وترد الأفرقة الفرعية التقنية وأفرقة المدن خارج المربع المظلل. وقد أنشأت الأفرقة المذكورة هيئات من غير لجنة الخبراء، ولهذه الأفرقة هيكل إدارة وهيكل تسلسل إداري خاصان بها. ومع ذلك، تتداخل برامج عملها مع برنامج عمل لجنة الخبراء، وتضطلع لجنة الخبراء - في حدود ولايتها - بدور تنسيقي وفقا للتكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية[(١)]. وترد اختصاصات لجنة الخبراء في المرفق الثاني.

١٠ - وقد نشأ الهيكل الإداري المعروض في هذا التقرير عن ذاك التقرير المعروض في التقرير المقدّم من الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ انظر (E/CN.3/2006/9، الفقرات ٢٠-٣١). فقد أُنشئ مكتب لجنة الخبراء واجتمع لأول مرة عن طريق التداول عن بعد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويعمل مكتب اللجنة بموجب سلطة مخولة له من لجنة الخبراء، فضلا عن أنه قد أُنشئ لتصريف الشؤون اليومية لبرنامج عمل لجنة الخبراء. وكذلك وافقت اللجنة على إنشاء فريق استشاري معني بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الاقتصادية لتقديم المشورة إلى لجنة الخبراء بشأن المسائل التقنية. وترد مناقشة أكثر تفصيلا لدور ومسؤوليات هاتين الهيئتين إلى جانب هيئات أخرى في ما يلي.

١١ - ويترتب على اتساع نطاق الولاية والاقتراح بإنشاء الفريق الاستشاري آثار على مختلف الأفرقة العاملة تحت إشراف لجنة الخبراء. فقد ناقشت اللجنة أدوار هذه الأفرقة، ورأت أن من الضروري، على وجه الخصوص، إجراء استعراض لاختصاصات الفريق العامل

(١) انظر E/2006/24.

المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية. وبذا طلبت لجنة الخبراء إلى الفريق العامل المذكور تقديم مقترح إليها في اجتماعها المقبل الذي سيُعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة

١٢ - إن اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة هي الكيان الذي أنشأ لجنة الخبراء، والذي يعتمد ولايتها وبرنامج عملها وإدارتها، ويرصد ما تحقق من تقدم في أعمالها.

الشكل ١ - الهيكل الإداري للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات البيئية

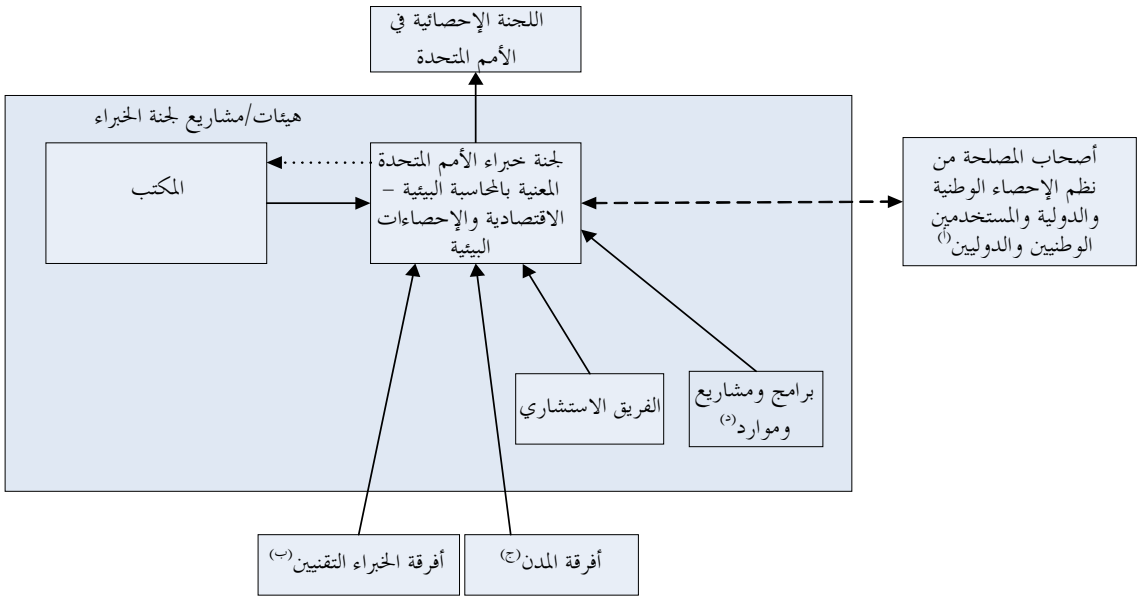

مفتاح الرموز

◄--► = تتشاور وتقوم بالاتصال
◄—— = تقوم تقارير إلى
◄···· = تَعْهَد إلى

(أ) يضم مصطلح ''المستخدمين''، مثلا، الأوساط الأكاديمية والوزارات التنفيذية والوكالات الدولية وما إليها.

(ب) يضم مصطلح ''الأفرقة''، على سبيل المثال، الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - حسابات تدفق المواد، والفريق العامل المعني بإحصاءات التنمية المستدامة وأفرقة المناقشات الإلكترونية وما إليها.

(ج) وتضم مصطلح أفرقة الخبراء التقنيين، مثلا، فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة وما إليها.

(د) وتشمل البرامج مشاريع محددة. ويتمثل أحد المشاريع الذي يشكّل جزءا من البرنامج المعني بتحسين التكنولوجيا في تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وجميع الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا المشروع.

لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية وإحصاءات البيئة

١٣ – أنشأت اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٥[٢] لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل الاضطلاع بالولاية وبرنامج العمل المجملين في الفرع الثاني – ألف من هذا التقرير. ولجنة الخبراء مسؤولة أيضا عن تقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عملها إلى اللجنة الإحصائية.

١٤ – وفي إطار كل مجال من مجالات برنامج عملها، تضطلع اللجنة بمشاريع محددة تشرك فيها أفرقة مدن و/أو أفرقة خبراء أخرى قائمة، وتنشئ لهذا الغرض ما تحتاجه من أفرقة جديدة للقيام ببرنامج عملها. وقد يكون من الضروري، من أجل مشاريع كبيرة، كتلك التي تتعلق بتنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، إنشاء أطر إدارة مشاريع لاعتمادها من قبل اللجنة.

١٥ – وبوجه عام، تضطلع لجنة الخبراء، من أجل البرامج التي تقع في نطاق مسؤوليتها، بالمهام التالية:

(أ) التخطيط الاستراتيجي، الذي يشمل التوجيه الاستراتيجي لهذه المشاريع، وكفالة تكامل هذه المشاريع وحسن التنسيق ما بينها، والاتفاق على ترتيباتها الإدارية؛

(ب) البرمجة والرصد، اللذان يشملان الموافقة على خطط عمل المشاريع وجداول مواعيدها واستراتيجيات الاتصال والميزانيات الخاصة بهذه المشاريع؛ وتحديد مهام أفرقة الخبراء التقنيين أو التفاوض بشأنها؛ وتتبع التقدم الذي تحرزه المشاريع، وكفالة حُسن وفعالية استعراض المسائل التقنية؛

(ج) تقديم التقارير، بما في ذلك رفع تقارير إلى اللجنة الإحصائية عن المشاريع التي تقع في نطاق ولايتها؛ وتلقي تقارير منتظمة من الأفرقة التقنية؛ والقيام بالاتصال مع أصحاب المصلحة وإدارة شؤون توقعاتهم وكسب تأييدهم؛

(د) حشد الموارد، الذي يشمل كفالة توفير موارد كافية للمشاريع؛ وجمع الأموال اللازمة؛ والتوصية بملاك الموظفين اللازم لهذه المشاريع (من مثل توفير محرر لتنقيح نظام المحاسبة والبيئة – الاقتصادية)؛ ورصد الميزانيات النقدية والعينية.

(٢) انظر E/CN.3/2005/15.

١٦ - ومن الضروري توفير تمثيل رفيع المستوى يكفل الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به اللجنة في مجال تحديد الأولويات والتقدم ببرنامج بحوث واتخاذ قرارات بشأن المقاييس وإعداد رؤى استراتيجية.

١٧ - ويضم أعضاء اللجنة خبراء رفيعي المستوى من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ذوي خبرات واسعة في الإحصاء والحسابات وفي استخدامهما. ويتم اختيار أعضاء بما يكفل التمثيل الجغرافي العادل.

١٨ - ونظرا إلى اتساع نطاق المواضيع التي تتناولها اللجنة وإلى الحاجة إلى أن يكفل لها عدد أعضائها إجراء مناقشة متعمقة تضم اللجنة في عضويتها في البداية ٢٥ بلدا/منظمة بتمثيل أقصاه خبيران عن كل بلد.

١٩ - ويعين الأعضاء في اللجنة لفترة أولية قدرها ثلاثة أعوام، تكون قابلة للتجديد.

الرئيس

٢٠ - تنتخب لجنة الخبراء، من بين أعضائها، رئيسا لها لفترة ولاية قدرها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد مرة أخرى[٣]. ويتمثل دور الرئيس في أن يقوم، بالتعاون مع الأمانة، بوضع برنامج عمل سنوي ومتعدد السنوات للجنة، وفي رصد التقدم الذي تحرزه مختلف عناصر البرنامج، وفي وضع جدول أعمال الاجتماعات.

٢١ - ويمثل الرئيس لجنة الخبراء في الاجتماعات الدولية ويؤدي دورا رئيسيا في الترويج لأعمال الأوساط الإحصائية والقيام بدور الاتصال من أجلها مع الأوساط الأخرى، ولا سيما مع الأوساط العلمية والأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية ومصنّع السياسات العامة. ويقوم الرئيس أو الرئيسة بالعمل مع مختلف أصحاب المصلحة ويلتمس دعمهم للمشاريع التي تضطلع بها اللجنة.

مكتب لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

٢٢ - اتفقت اللجنة على إنشاء مكتب لها يتولى تنفيذ المهام والأنشطة التي تتخلل اجتماعات اللجنة والتي أناطت اللجنة بمكتبها السلطة اللازمة لذلك، بما في ذلك الإشراف على المشاريع التي تقع في نطاق مسؤولية لجنة الخبراء وتصريف شؤون الإدارة اليومية لهذه

(٣) انتخبت اللجنة في اجتماعها الأخير، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بيتر هاربر، نائب رئيس الإحصائيين الأستراليين، رئيسا جديدا لها، ليحل محل والتر رادرماشر، الذي يشغل حاليا منصب المدير العام للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وكان يشغل سابقا منصب رئيس المكتب الإحصائي الاتحادي بألمانيا، والذي أتم فترة ولاية واحدة.

المشاريع. وينبغي للمكتب أن يرفع تقارير إلى لجنة الخبراء بشأن القرارات التي يتخذها المكتب بموجب السلطة المخولة له من اللجنة.

٢٣ - هذا وسيقوم المكتب، وفقا للسلطة المخولة له من اللجنة، بالأنشطة والمهام ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي بالبرمجة وبأعمال الرصد للمشاريع التي تقع ضمن ولاية لجنة الخبراء وتقديم التقارير عن تلك المشاريع واستخدام الموارد اللازمة لها.

٢٤ - ويتألف المكتب من أعضاء اللجنة ذوي المستوى الرفيع في المكاتب الإحصائية الوطنية والدولية. ويضم المكتب في عضويته رئيس لجنة الخبراء، والأمانة، ومسؤولين كبارا من أربعة إلى خمسة بلدان/منظمات دولية تعتمدهم اللجنة من بين أعضائها لفترة ولاية قدرها ثلاثة أعوام[٤]. وللرئيس أن يدعو خبراء ورؤساء فرقة المدن والخبراء للمشاركة في الاجتماعات التي يعقدها المكتب.

الأمانة

٢٥ - إن الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة هي الأمانة الدائمة للجنة ولمكتبها. وهي مصدر الدعم اللوجستي والإداري الرئيسي للجنة. وتتلقى التوجيه لهذا الدعم من اللجنة ومكتبها. ومن بين المهام التي تضطلع بها الأمانة ما يلي:

(أ) تعميم القرارات على البلدان و/أو أفرقة الخبراء الإقليمية وغير الإقليمية من أجل مناقشتها؛

(ب) إدارة موقع اللجنة الشبكي على شبكة الإنترنت؛

(ج) إعداد المراسلات مع أعضاء اللجنة الإحصائية والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

(د) إعداد التقارير التي ترفع إلى اللجنة الإحصائية باسم اللجنة ومكتبها؛

(هـ) تقديم الدعم اللوجستي وغير اللوجستي إلى اللجنة ومكتبها.

---

(٤) منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تألف المكتب من: بيتر هاربر (رئيس ونائب رئيس الإحصائيين الأستراليين)، ورشاد قاسم (نائب المدير العام لجهاز الإحصاء في جنوب أفريقيا) وإستريلا دومينغو (مساعد الأمين العام للمجلس الوطني للتنسيق الإحصائي في الفلبين) وبيتر إفرايرز (مدير المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) وبيتر فان دو فين (رئيس الحسابات القومية للهيئة الإحصائية بهولندا) وكارين ويلسون (مساعد كبير الإحصائيين بالهيئة الإحصائية في كندا) وإيفو هافينغا (أمانة لجنة الخبراء). والعمل جار لملء المنصب الذي بقي شاغرا بانصراف السيد رادرماشر، رئيس اللجنة الذي انتهت مدة ولايته.

الفريق الاستشاري المعني بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية

٢٦ – وافقت لجنة الخبراء على إنشاء فريق استشاري، يتولى تقديم الدعم لها في مداولاتها بشأن المسائل المعيارية والمنهجية المتعلقة بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، بما في ذلك إحصاءات تغير المناخ، ويتولى أيضا تقديم المشورة لها بشأن المقترحات المطروحة في ذلك الصدد لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. ويمثل الفريق الاستشاري هيئة من هيئات اللجنة، وهو بهذه الصفة يقع حكما تحت إشرافها العام على الإدارة والتنسيق. ويقترح أن يصار إلى إنشاء الفريق الاستشاري حالما تتناول لجنة الخبراء مشاريع أخرى غير مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٢٧ – وسيتكون الفريق الاستشاري من خبراء في المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية يعينهم أعضاء في الفريق مكتب اللجنة مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن. وسيكون الفريق الاستشاري هيئة دائمة من هيئات اللجنة، تتولى تقديم المشورة لها بشأن المسائل التقنية التي تناقشها مختلف أفرقة المدن وأفرقة الخبراء الأخرى. وسيرأس الفريق الاستشاري أحد أعضاء المكتب على أساس تناوبي. ويجري حاليا وضع اختصاصات الفريق الاستشاري وتفاصيل تكوينه.

أفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين الأخرى

٢٨ – تجوز الاستعانة بأفرقة المدن وغيرها من أفرقة الخبراء التقنيين الحالية للعمل في مشاريع محددة تدخل في نطاق مسؤولية اللجنة. ويجوز أيضا إنشاء أفرقة جديدة لمساعدة اللجنة في الاضطلاع ببرنامج عملها. وستواصل اللجنة، مع احترامها للطابع غير الرسمي لأفرقة المدن، التنسيق، في حدود ولايتها، مع أفرقة المدن وسائر أفرقة الخبراء العاملة في مجال الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية وفقا للتكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية.

٢٩ – ويتم الاتفاق مع اللجنة على مهام ومسؤوليات محددة لأفرقة المدن وأفرقة الخبراء التقنيين. وسيتم وضع إطار مرجعي للمهام المتعلقة بالمشاريع مع كل فريق خبراء. وسيشمل الإطار المرجعي هذا مواصفات محددة بشأن نواتج يمكن إنجازها وجداول زمنية وترتيبات عمل لرصد المناقشات التقنية ولرفع تقارير بالتوصيات إلى اللجنة.

٣٠ – وسيقوم بمناقشة عمل أفرقة المدن وسائر أفرقة الخبراء التقنيين الفريق الاستشاري المعني بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، الذي سيقدم هو، من ثم، توصياته بشأن المقترحات المطروحة من قبل مختلف الأفرقة إلى اللجنة من أجل النظر فيها.

ثالثا – التقدم المحرز في مجال لجنة الخبراء

٣١ – في اجتماعها الثالث، المعقود بنيويورك بمقر الأمم المتحدة في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ناقشت لجنة الخبراء، إلى جانب ولايتها وهيكلها الإداري، استراتيجية التمويل وإطار إدارة المشاريع لتنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ وتقدم العمل المحرز في مجال حسابات الطاقة وإحصاءاتها وحسابات تدفق المواد، وحسابات الأراضي والنظم الإيكولوجية؛ وأنشطة مختلف الأفرقة العاملة ضمن ولايتها؛ والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. وهذه المواضيع، ما عدا موضوع الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، تخضع لمناقشة تفصيلية أدناه، وتناقش الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في ورقة الاستعراض البرنامجي الذي أعده المكتب الإحصائي الأسترالي[٥].

ألف – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

٣٢ – ناقشت اللجنة استراتيجية تمويل تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وكمتابعة لقرار اللجنة بالتماس التمويل، وجهت رسالة من رئيس اللجنة إلى أعضائها تطلب المساعدة في التمويل. ونتيجة لهذه الرسالة، تم، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الالتزام من جانب بلدان ومنظمات، بتقديم ٦٠ في المائة من الموارد التقديرية للسنة الأولى، والتزمت منظمة واحدة بأكثر من نصف هذه الموارد. ولم ير المكتب أن من المناسب إطلاق المشروع، واتفق على أن يواصل بنشاط التماس التمويل بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وشباط/فبراير، وأن يعيد تقييم الوضع وقت انعقاد اجتماع اللجنة الإحصائية وأن يبتّ في مسألة إمكانية إتمام تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بحلول عام ٢٠١٢.

٣٣ – ووافقت اللجنة على إطار إدارة المشاريع لتنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي تم وضعه استجابة لطلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين[٦]. هذا ويُجمل إطار إدارة المشاريع عناصر ومراحل عملية التنقيح لكفالة سلاسة وشفافية العملية التي تلقى دعما واسعا في الأوساط الإحصائية الدولية وما عداها. وتعد عملية التشاور عنصرا هاما من عناصر برنامج العمل، وتتطلب مشاركة نشطة من جانب المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في جميع مراحل المشروع.

---

(٥) انظر E/CN.3/2009/2.

(٦) http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/UNCEEA_3_4.pdf.

٣٤ - ويضم إطار إدارة المشاريع أربعة أجزاء: (أ) معايير لإدراج مسائل في جدول أعمال البحوث؛ (ب) الترتيبات الإدارية، التي تشمل أدوار ومسؤوليات جميع الأفرقة والمنظمات المعنية؛ (ج) عملية اتخاذ القرار والتنسيق ما بين مختلف الأفرقة المعنية؛ (د) الخطوط العريضة لبرنامج العمل التي تشمل نواتج يمكن إنجازها وجدولا زمنيا والتمويل. هذا وقد ورد موجز بمقترح هذا الإطار في التقرير المقدم من لجنة الخبراء في دورتها التاسعة والثلاثين[٧]. ويتاح إطار إدارة المشروع كوثيقة غرفة اجتماع في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية.

٣٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، حددت اللجنة الإحصائية، بناء على توصية من لجنة الخبراء عام ٢٠١٠ تاريخا مستهدفا لنشر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المنقح. على أن التنسيق ما بين مختلف الأفرقة المشاركة في عملية التنقيح ووضع برنامج عمل لهذه الأفرقة أمر استغرق وقتا أطول مما كان متوقعا. كما أدت مختلف القوائم والجداول الزمنية لمختلف العمليات المتزامنة، التقييم الأدق لبرنامج عمل المشروع ولتمويله إلى النظر في إرجاء التاريخ المستهدف لنشر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى عام ٢٠١٢. وقررت اللجنة إصدار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في ٣ مجلدات: يضم المجلد الأول منه المعيار الإحصائي الدولي؛ ويضم المجلد الثاني منه المواضيع التي يتم الوصول بشأنها إلى توافق في الآراء لكنها ذات صلة كبيرة بالسياسة العامة؛ ويضم المجلد الثالث منه تطبيقات الحسابات المعروضة في المجلدين الأول والثاني. ورأت اللجنة أيضا أن تعطى الأولوية لإنجاز المجلد الأول ولأجزاء المجلد الثالث ذات الصلة بتطبيقات المعيار الإحصائي الدولي. ومن المتوقع إنجاز المجلد الثاني وأجزاء المجلد الثالث ذات الصلة بتطبيقات المجلد الثاني يُعيد إنجاز المجلد الأول في عام ٢٠١٣.

١ - حسابات الطاقة وإحصاءاتها

٣٦ - ناقشت اللجنة نطاق المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة وتغطيته وعملية إعداده وإطاره الزمني والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة. وقد سرّ اللجنة التقدم المحرز في وضع مسودة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، الذي اقترن بتحقيق تنسيق حسن في إعداد كل من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة ومن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة. وأعادت اللجنة تأكيد ضرورة التنسيق الوثيق بين العمل المتعلق بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة الذي يضطلع به فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، والعمل الذي يضطلع به فريق أوسلو بشأن التوصيات الدولية المتعلقة

(٧) انظر E/CN.3/2008/25.

بإحصاءات الطاقة، والعمل الذي يضطلع به الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات البيئية بشأن مواءمة تعريف منتجات الطاقة وتدفقاتها.

٢ - حسابات تدفق المواد

٣٧ - ناقشت لجنة الخبراء نطاق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال تدفق المواد وتغطيته وعملية الإعداد له وإطاره الزمني. واعتبرت اللجنة النظام المذكور إسهاماً مفيداً في عملية تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وأن في الإمكان فعلياً أخذ الجداول القياسية ونصوص البيانات من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال تدفق المواد واستخدامها في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأكدت اللجنة على ضرورة استمرار التعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكفالة إصدار دليل واحد فحسب للمحاسبة في مجال تدفق المواد اجتناباً لوقوع الارتباك بين مستخدمي هذه الأدلة. وتم الاتفاق على أن يحل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال تدفق المواد محل المجلد الثاني من الوثائق التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء - التنسيق

٣٨ - عملا بالتكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية، ناقشت لجنة الخبراء التقدم الذي أحرزته الأنشطة التي تضطلع بها أفرقة المدن وسائر أفرقة الخبراء التقنيين والتي تقع ضمن اختصاص اللجنة. وتشمل هذه الأنشطة أنشطة فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة والفريق الفرعي العامل المعني بحسابات تدفق الموارد والتابع للفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات البيئية.

١ - فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

٣٩ - اجتمع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، في روما في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفي بروكسل في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لمناقشة المسائل ذات الصلة بمعاملة نضوب الموارد غير المتجددة والموارد المتجددة وحسابات تدفق المواد وحسابات الطاقة وبمعاملة وتعريف الأدوات الاقتصادية، من مثل الضرائب البيئية وإعانات الدعم البيئي وتراخيص الانبعاثات وما إلى ذلك. وتمكن فريق لندن من الوصول إلى اتفاق على عدد من المسائل، وهو يعكف على إعداد ورقات نتائج توجز النتائج التي خلص إليها فريق لندن.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٩، سوف يجتمع فريق لندن مرتين بهدف وضع توصيات بشأن بقية المسائل المدرجة على قائمة مسائل المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ومن المتوقع أن ينعقد الاجتماع المقبل لفريق لندن في كانبيرا في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٢ - فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة

٤١ - اجتمع فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، في فيينا في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لمناقشة المبادئ التوجيهية للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، واتفق على وضع مسودة جدول لإعداد التوصيات المذكورة. وسيعقد الاجتماع المقبل لفريق أوسلو، في أوتاوا في الفترة من ٢ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسيناقش الفريق المسائل ذات الصلة بتصنيف منتجات الطاقة، بما فيها الموارد المتجددة ونطاق أنواع الوقود النووي ومشروع نص التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة.

٤٢ - ومن أجل ضمان التواصل ما بين أعضاء فريق أوسلو في الفترات التي تتخلل الاجتماعات، أطلقت أمانة فريق أوسلو المعني بالإحصاءات في النرويج موقعاً جديداً على شبكة الإنترنت. وسيقدم هذا الموقع الدعم اللازم لإعداد مسودة للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة ولدليل جامعي إحصاءات الطاقة المرافق لمسودة التوصيات المذكورة.

٣ - الفريق العامل المعني بالمعلومات والتوقعات البيئية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: العمل بشأن حسابات تدفق المواد

٤٣ - تضطلع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالعمل المتعلق بتدفقات المواد وإنتاجية الموارد، بما في ذلك إعداد الوثائق التوجيهية بشأن تنفيذ واستخدام حسابات تدفق المواد، استجابة للتوصية الصادرة عن مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن تدفقات المواد وإنتاجية الموارد. هذا وقد صدرت الوثائق التوجيهية بشأن قياس تدفق المواد وإنتاجية الموارد. وهي تتألف من ٤ مجلدات يكملها تقرير تجميعي يوجز العمل الذي تم الاضطلاع به، ويضم أمثلة مختارة على تطبيقات حسابات تدفق المواد.

٤٤ - ويعرض الإطار المحاسبي في المجلد الثاني. وهو ينظر إليه على أنه عمل جارٍ يتطور جراء العمل الجاري في ما يتعلق بتنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وبوضع مسودة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال حسابات تدفق المواد. وسيحل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال حسابات تدفق المواد، فور إتمامه، محل المجلد الثاني من الوثائق التوجيهية.

٤٥ - وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، سوف تركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تنفيذ التوصية لعام ٢٠٠٨ الصادرة عن مجلس المنظمة والمتعلقة بإنتاجية الموارد. وعلى وجه الخصوص، سوف تنشئ المنظمة قاعدة معلومات وتضع أساليب لتقييم ما لاستخدام الموارد من أثار وتكاليف على البيئة وسيضم هذا العمل حواراً سياساتياً بشأن مؤشرات تدفق المواد وإنتاجية الموارد واستعراضاً لتطبيقات الحكومات ودور الأعمال التجارية لهذه المؤشرات وتحليلاً قائماً على الحقائق لتدفقات المواد وإنتاجية الموارد في مجالات هامة.

٤ - الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية

٤٦ - كانت المهمة الرئيسية للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية، في عام ٢٠٠٨، هي تنسيق مختلف أنشطة جمع البيانات - وقد وزعت الجولة الخامسة من استبيان الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإحصاءات البيئية، والذي ينصب التركيز فيه على المياه والنفايات، على جميع البلدان غير المشمولة باستبيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن حالة البيئة. وقد غطت الاتفاقات المعقودة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع برنامج الإحصاءات البيئية التابع لمشروع الإحصاءات البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مقارنة وتنسيق الاستبيانات والتعاون في مجال جمع البيانات وتقييم البيانات وتقاسم البيانات. هذا وقد ترتب على حالات الخروج عن الأنشطة المقررة لجمع البيانات أن أصبحت عملية التنسيق عملية صعبة.

٤٧ - وخلال العام الماضي، ناقشت فرقة العمل المعنية بحسابات المياه، التابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، المسودة الأولى للبيانات الفوقية لتبادل ونشر الإحصاءات البيئية، التي كان إنشاؤها جزءاً من برنامج عمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية، وتم تقديمها إلى الفريق الفرعي المعني بالبيئة. وسوف يسهم هذا العمل أيضا في التوصيات المتعلقة بالبيانات الفوقية لإحصاءات المياه المدرجة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه.

٤٨ - ونظراً لإعادة التنظيم الجارية في منظمة الأغذية والزراعة فإنه سيصار إلى إنشاء الفريق الفرعي المعني بإحصاءات استغلال الأراضي والغطاء الأرضي في عام ٢٠٠٩.

٥ - الفريق العامل المشترك المعني بإحصاءات التنمية المستدامة

٤٩ - أنشأ مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الفريق العامل المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعني بإحصاءات التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥ من أجل: (أ) تحديد المفاهيم والممارسات الحسنة لمساعدة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية في تصميم مجموعات مؤشرات التنمية المستدامة؛ (ب) إعداد إطار مفاهيمي عام لقياس التنمية المستدامة بمفهوم يكون رأس المال محوره؛ (ج) وتحديد مجموعة صغيرة من المؤشرات لكي تصبح المجموعة الأساسية للمقارنات الدولية. وقد ضم الفريق العامل أكثر من ٩٠ عضواً من ٤٨ بلداً ومنظمة دولية، واجتمع خمس مرات خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨. وأشرفت على أعمال الفريق العامل لجنة توجيهية وفرت له الإدارة والتواصل ما بين اجتماعاته التي يعقدها.

٥٠ - ونتيجة لهذه الأعمال، أعد الفريق العامل تقريراً عن قياس التنمية المستدامة. وعقب عملية مشاورات مع بلدان ومنظمات دولية، اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في جلسته العامة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التقرير واعتبر أن ولاية الفريق العامل قد أنجزت. وسيصدر التقرير كمنشور شاركت في إعداده لجنة الأمم المتحدة لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وستكون النسخة النهائية للتقرير متاحة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تُتاح النسخة المطبوعة للمنشور في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥١ - وفي اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قرر مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إنشاء فرقة عاملة تبدأ أعمالها في مستهل عام ٢٠٠٩، لتهذيب المؤشرات المقترحة في التقرير ولمتابعة الأبعاد التي لم يتم التوصل إلى حلول بشأنها في هذا التقرير.

جيم - الترويج والتنفيذ

٥٢ - واصلت اللجنة بيان الإسهامات التي قدمتها الإحصاءات الرسمية للمناقشة الدولية، ولا سيما في مجال تغير المناخ. واعتبر المؤتمر المعني بتغير المناخ والإحصاءات الرسمية نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إطاراً واعداً للإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ وتحليلهما. وترد مناقشة لدور اللجنة في الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في ورقة استعراض البرنامج التي أعدها المكتب الأسترالي للإحصاءات[٨].

(٨) انظر E/CN.3/2009/2.

٥٣ - وخلال العام المنصرم، وكجزء من برنامج العمل المعني بالترويج للحسابات البيئية - الاقتصادية، واصلت لجنة الخبراء تحديث وتوسيع موقعها الشبكي؛ واضطلعت بالمرحلة الثانية من التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال إحصاءات المياه وحساباتها وحسابات الطاقة؛ وأحرزت تقدماً في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه منتهجة الاستراتيجية المعروضة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية المقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية[٩]. وفي ما يلي مناقشة للنشاطين الأخيرين.

١ - التقدم المحرز في مجال التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية

٥٤ - يمثل التقييم العالمي للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية نشاطاً تضطلع به الشعبة الإحصائية بإشراف لجنة الخبراء. ويرمي هذا النشاط إلى تقييم الحالة التي وصل إليها التنفيذ الوطني للإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان وعملا على التخفيف على البلدان من عبء تقديم التقارير، صمم التقييم العالمي ليكون تنفيذه على مرحلتين. تم تنفيذ المرحلة الأولى منه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وقدمت النتائج إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين. ويتوفر تقرير مفصل في هذا الشأن على: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/assessment.asp.

٥٥ - وتتألف المرحلة الثانية من عدة استبيانات متعمقة تركز على مجالات مواضيعية محددة في المرحلة الأولى. وترسل استبيانات المرحلة الثانية إلى البلدان التي أشارت في الماضي إلى أنها تجمع وتصنف أو تنشر إحصاءات أو حسابات في مجال مواضيعي محدد. وكجزء من المرحلة الثانية، أنجز التقييم العالمي لإحصاءات أرصدة الطاقة في عام ٢٠٠٨، وقدمت النتائج إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية[١٠].

٥٦ - ويستعرض هذا التقرير بإيجاز بعض الاستنتاجات الأولية للتقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها والتقييم العالمي لحسابات الطاقة، اللذين تم إجراؤهما كجزء من المرحلة الثانية. وستقدم تقارير وتحليلات أوفى لكلا التقييمين كوثائق معلومات أساسية في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

---

(٩) انظر E/CN.3/2008/25.

(١٠) انظر http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc08/BG-Energy.pdf.

التقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها: الاستنتاجات الرئيسية

٥٧ - تحظى مسائل المياه بمكانة مرموقة في البرامج الوطنية والدولية وقد اعتبر تلوث المياه وشح المياه في هذا التقييم على أنهما أكثر مسائل المياه أهمية على الصعيد العالمي (٩٣ في المائة و ٨٧ في المائة على التوالي). وقد حدت الحاجة إلى معلومات عن المياه لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى إدماج إحصاءات المياه وحساباتها، على نحو مطرد، في النظم الإحصائية الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٥٨ - وقد أشار ٧٠ بلداً إلى أن لدى كل منها برنامجاً منتظماً لإحصاءات المياه، وذكر ٣٣ بلداً إلى أن لدى كل منها برنامجاً منتظما للمحاسبة في مجال المياه، وأشار ١١ بلدا آخر إلى أنها تعتزم بدء برنامج للمحاسبة في مجال المياه في غضون العامين المقبلين. ومن شأن الربط بين المعلومات الهيدرولوجيا الفيزيائية وبين المعلومات النقدية في الحسابات القومية في نظام متكامل للمعلومات أن يقدم دعماً أفضل للإدارة المتكاملة للموارد المائية بما يسمح بتقييم المقايضات ما بين مختلف السياسات القطاعية.

٥٩ - وتغطي إحصاءات المياه وحساباتها مجموعة واسعة من البيانات، تقوم بجمعها وتصنيفها وكالات مختلفة في شتى البلدان في أرجاء العالم. وغالبا ما تقوم وكالات الأرصاد الجوية والوكالات المعنية بالمياه بجمع البيانات المتعلقة بالأرصدة الجوية والمياه من خلال محطات للرصد فيما تقوم مكاتب الإحصاء الوطنية في أغلب الأحيان؛ بجمع المعلومات عن المياه المستخرجة من قبل الصناعات والأسر المعيشية وعن المياه التي يتم الإمداد بها أو إعادة استعمالها أو المطروحة في نظام الصرف الصحي أو في البيئة، عن طريق إجراء استقصاءات تجارية منتظمة واستقصاءات منتظمة للأسر المعيشية أو استقصاءات متخصصة للمياه. وفي الحالات التي تجمع فيها وكالات مختلفة البيانات المتعلقة بالمياه وتصنفها لأغراضها الخاصة لاشتقاق مؤشرات لقطاعات معينة (من مثل قيام الوكالات الزراعية بجمع معلومات عن مياه الري، ووزارات المياه بجمع معلومات من أجل إقامة توازنات مائية، وما إلى ذلك)، يلاحظ عموماً وجود ثغرات وتداخلات في نظام المعلومات عن المياه. كما أن المصطلحات والتعاريف والتصنيفات المستخدمة، وهو أمر مهم أيضا، تتفاوت بين وكالة وأخرى ولا تتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية (مثل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات).

٦٠ - وقد بيَّن التقييم بوضوح أن إدراج إحصاءات المياه بغرض تحقيق التكامل في البيانات محفوف بالتحديات. وللمكاتب الإحصائية الوطنية دور تضطلع به في الجمع ما بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل وضع تعميم لنظام معلومات موحد متعدد الأغراض.

وينبغي لهذا النظام كفالة أن يتم جمع البيانات في آن واحد وأن تستخدم البيانات مراراً وتكراراً استناداً إلى مفاهيم وتعاريف وتصنيفات مقبولة عموماً. ومع وجود عدد كبير من البلدان التي تشير إلى وجود آلية تعاون رسمية أو غير رسمية فيما بين مختلف الوكالات التي تقوم بجمع وتصنيف إحصاءات المياه، فإنه يبدو أن المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع مؤات للاعتماد على هذه الآليات القائمة حاليا.

التقييم العالمي لحسابات الطاقة: الاستنتاجات الرئيسية

٦١ - تحظى إحصاءات وحسابات الطاقة بمكانة بارزة في الخطط والبرامج الإحصائية. فقد أشار ٩٩ بلداً في التقييم العالمي لإحصاءات الطاقة إلى أن لدى هذه البلدان برنامجاً لإحصاءات الطاقة، فضلا عن أن عدد البلدان التي تقوم بإعداد حسابات عن أصول الطاقة أو تدفقاتها كجزء من برنامج عملها المعتاد آخذ في الازدياد. إذ يقدم ما يقرب من ٢٠ بلداً من البلدان الـ ٣٨ التي أجابت على الاستقصاءات بإعداد حسابات للطاقة على نحو منتظم وأشار ١٨ بلداً إلى أنها تعتزم إما بتوسيع نطاق تجميع حسابات الطاقة وأما البدء بإعداد بتجميع هذه الحسابات في العامين القادمين.

٦٢ - وقد يكون مرد هذا إلى تنامي الاهتمام الذي توليه البلدان لمسائل من مثل إدارة الثروة، ولا سيما لدى البلدان الغنية بموارد الطاقة، وإلى ازدياد الاهتمام على صعيد السياسات العامة بإعداد مؤشرات عن الكفاءة وبإجراء تحليلات للمدخلات والمخرجات من الطاقة. وتتراوح هذه التحليلات على صعيد السياسات العامة بين ما للأخذ بأدوات اقتصادية (من مثل فرض الضرائب على الطاقة وتقييم إعانات دعم في مجال الطاقة، أو تراخيص الانبعاثات) من أثر على الاستخدام الفعلي للطاقة وعلى كميات الانبعاثات وبين الانبعاثات التي ينطوي عليها استيراد وتصدير المنتجات. وقد حلت هذه المتطلبات في مركز الصدارة على صعيد السياسات العامة من جراء ازدياد الاهتمام العام بفهم الصلة التي تربط ما بين التنمية الاقتصادية وبين أثرها على البيئة من مثل قياس أثر الانبعاثات على تغير المناخ.

٦٣ - واعتبر التقييم العالمي أن غياب منهجية متفق عليها يشكل أحد أكثر العوامل التي تفوق أعداد حسابات للطاقة إلحاحاً، كما أن الأساليب المستخدمة في إعداد حسابات وتعريفات وتصنيفات موارد الطاقة ومنتجاتها، فضلا عن تقييمها (من مثل حسابات ريع الموارد وحسابات القيمة الصافية الحالية) تتفاوت بدرجة كبيرة بين بلد وآخر. فعلى سبيل المثال، تستخدم جميع البلدان تعريفاً للموارد أوسع من تعاريف الاحتياطيات الثابتة الموصى به في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لذا يكون

تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ووضع مشروع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة نشاطين مؤاتيين زمناً وذوي أهمية كبيرة.

٢ – التقدم المحرز في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الإحصائية في مجال المياه

٦٤ – في الدورة الثامنة والثلاثين، اعتمدت اللجنة الإحصائية نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه معيارا إحصائيا دوليا مؤقتا، وأوصت بتنفيذه في البلدان. كما طلبت إلى الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة أن تضع وتقدم إلى اللجنة الإحصائية المقبلة استراتيجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، على أن تأخذ في الاعتبار الحقيقة المتمثلة في أن البلدان قد بلغت مراحل مختلفة من إعداد الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية[١١].

٦٥ – واستجابة للطلب المقدم من اللجنة الإحصائية، أعدت الشعبة الإحصائية استراتيجية للتنفيذ، جرى عرضها في تقرير لجنة الخبراء المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين[١٢].

٦٦ – وشملت استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، في جملة أمور، وضع توصيات دولية تتعلق بإحصاءات المياه، مصحوبة بمبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات ومواد التجميع. وناقشت لجنة الخبراء الخطوط العريضة للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه وعملية وضعها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر ESA/STAT/AC.157) وستناقش هذه الأمور، على نحو منفصل، في الفرع الرابع من هذا التقرير.

٦٧ – وبالإضافة إلى العمل بشأن وضع مسودة للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، واصلت الشعبة الإحصائية، انسجاما مع استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، تقديم المساعدة واستحداث المواد اللازمة لدعم البلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه.

٦٨ – وعلاوة على ذلك، عملت الشعبة الإحصائية، بتعاون وثيق مع اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومع المنظمات الدولية، ومع البرنامج الإقليمي للإحصاءات في منطقة البحر الأبيض المتوسط – المرحلة الثانية، وهو مبادرة من الجماعة الأوروبية لبناء القدرات الإحصائية، على عقد حلقات عمل إقليمية وإيفاد بعثات قطرية. وعلى وجه

(١١) E/2007/24.

(١٢) E/CN.3/2008/25.

الخصوص، شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والبرنامج الإقليمي للإحصاءات في منطقة البحر الأبيض المتوسط – المرحلة الثانية والشعبة الإحصائية في عقد حلقات عمل مشتركة وساعدت في تطبيق المحاسبة في مجال المياه في عدد من البلدان في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

٦٩ – وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الأهمية أن نلاحظ إنشاء فريق عامل معني بإحصاءات البيئة برعاية المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، واعتبرت بلدان المنطقة أن إعداد إحصاءات للبيئة يشكل أولوية في المنطقة وأكدت على الحاجة إلى تطبيق الإحصاءات والمؤشرات البيئية والمحاسبة في مجال البيئة خطوة فخطوة.

٧٠ – ومنذ اعتماد اللجنة الإحصائية نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، ازداد عدد البلدان التي أعدت أو التي تعد حسابات للمياه من ٢٢ بلدا في عام ٢٠٠٦ حتى وصل إلى ٣٣ بلدا. ويعتزم ١١ بلدا إضافيا الشروع في إعداد حسابات للمياه في العامين المقبلين (انظر نتائج التقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها الوارد في الفرع الأول).

رابعا – التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٧١ – يجري وضع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه باعتبارها جزءا من برنامج العمل المعتاد للشعبة الاجتماعية بهدف مساعدة البلدان في إنشاء وتعزيز نظام للمعلومات عن المياه من أجل دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وعلى وجه الخصوص، ترمي مسودة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه إلى: (أ) دعم جمع وتصنيف ونشر إحصاءات المياه القابلة للمقارنة دوليا؛ (ب) دعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه؛ (ج) توفير المعلومات الضرورية لاشتقاق مؤشرات متماسكة ومتسقة تغطي فترات زمنية معينة وتشمل عدة بلدان، سواء أكان الاشتقاق مباشرا من قائمة بنود بيانات متفق عليها أو من تجميع البيانات لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه. وبذا تشكل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه.

ألف – هيكل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٧٢ – تقع التوصيات الدولية المتعلقة بالمياه في جزأين. يغطي الجزء الأول التوصيات الدولية، ويقدم عرضا موجزا للنظام الهيدرولوجي ولنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه؛ ويصف المفاهيم الإحصائية الرئيسية، ويقدم توصيات بشأن الوحدات الإحصائية ذات الصلة بإحصاءات المياه، وبشأن قائمة لبنود بيانات متفق عليها، بما في ذلك تعاريفها، تشجع

البلدان على تجميعها. ويُقدم الجزء الثاني مبادئ توجيهية عامة عن مصادر البيانات ونوعية البيانات واستراتيجيات جمع البيانات، ونشر البيانات. ويتناول المرفقان بنود البيانات التكميلية والصلات التي تربط ما بين بنود البيانات ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه؛ والبيانات التي تجمعها وكالات دولية، بما فيها مؤشرات المياه، التي يشيع استخدامها.

٧٣ – ويضاهي هيكل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه هياكل التوصيات الدولية التي وضعت مؤخرا (مثال ذلك التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع)، ولكنه هيكل أعّد ليلبي احتياجات إحصاءات المياه.

٧٤ – وسيشفع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه والتوصيات الدولية المتعلقة بالمياه بمبادئ توجيهية عن تجميع البيانات، تستند إلى أفضل الممارسات وإلى أمثلة قطرية، تبين طريقة جمع وتصنيف بنود البيانات. ومن المعتزم أن تكون المبادئ التوجيهية المتعلقة بتجميع البيانات جزءا من منظومة بيانات، وتقوم على قاعدة من المعارف وتُعرض على الموقع الشبكي. ومن شأن هذا أن يمكن من سهولة تحديث المبادئ التوجيهية ومن سهولة الوصول إلى المبادئ التوجيهية. وستقوم قاعدة المعارف هذه على أساس المهام الحالية للموقع الشبكي للشعبة الإحصائية، من مثل محفوظات، قابلة للبحث، من المنشورات عن الحسابات البيئية – الاقتصادية، وقاعدة المعارف، قابلة للبحث، عن إحصاءات الاقتصاد.

٧٥ – وسيكون نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه والتوصيات الدولية المتعلقة بالمياه والمبادئ التوجيهية لتجميع البيانات مجموعة متكاملة من المنشورات عنه تعريف وعرض وتجميع وتحليل ووصف إحصاءات المياه على نحو قياسي.

باء – عملية وضع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٧٦ – أعدت الشعبة الإحصائية المسودة الأولى للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه. وقد دعي فريق مرجعي، يتألف من خبراء في إحصاءات المياه والمحاسبة المتعلقة بالمياه من مكاتب إحصائية وطنية ووزارات لشؤون المياه ومنظمات دولية، لإبداء تعليقاتهم على المسودة الأولى للجزء الأول وعلى الفصل المتعلق بالمؤشرات من الجزء الثاني، خلال الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨. وضم الفريق المرجعي في عضويته خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات شؤون المياه، والمنظمات الدولية.

٧٧ - ونوقشت المسودة الثانية للجزء الأول، بما في ذلك التعليقات الواردة من الفريق المرجعي، والمسودة الأولى لبعض فصول من الجزء الثاني من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه في اجتماع لفريق من الخبراء عُقد في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع خبراء في إحصاءات المياه وحسابات المياه من بلدان ومنظمات دولية.

٧٨ - ومتابعة لأعمال اجتماع فريق الخبراء، ستقوم الشعبة الإحصائية بإصدار مسودة كاملة جديدة للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، يصار إلى تعميمها لإجراء مشاورة عالمية النطاق بما يكفل أهمية التوصيات الدولية ووجوب تطبيقها وإمكان تنفيذها. وسيتم تقديم المسودة الأولى والتعليقات الواردة عن المشاورة العالمية النطاق إلى لجنة الخبراء للموافقة عليهما. وفي وقت لاحق، قد تطلب اللجنة من اللجنة الاجتماعية اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه.

خامسا - نقاط للمناقشة

٧٩ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في إبداء آرائها بشأن:

(أ) ولاية لجنة الخبراء وإدارتها وتغيير اسمها (الفرع الثاني)؛

(ب) إطار إدارة المشاريع ذات الصلة لتنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ولا سيما بشأن تمويل مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء.

المرفق الأول

برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية

من أجل اضطلاع اللجنة بولايتها، نظم برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية وفقا للمجالات الستة التالية:

(أ) التنسيق: ينبغي للجنة العمل على تعزيز تنسيق برامج المحاسبة البيئة – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، ودمجها وتكاملها. وتعتبر الريادة وتعيين جهة تنسيق واحدة، والرؤية المنسقة بين الوكالات الدولية والإقليمية العاملة في ميدان البيئة عوامل ضرورية لإبراز أهمية المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية.

وتضطلع اللجنة بمهمة التنسيق وتقديم الرؤية والتوجيه وتحديد الأولويات بما يكفل عمل الأفرقة الحالية والمنشأة حديثا، على نحو متكامل. وتضم هذه الأفرقة الفريق الاستشاري المعني بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، الذي سينشأ عن قريب، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بالإحصاءات المتعلقة بالطاقة، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات المتعلقة بالطاقة، وغيرها من أفرقة الخبراء التي يمكن إنشاؤها ضمن نطاق ولاية اللجنة؛

(ب) وضع المقاييس المعيارية وغيرها من البحوث على نحو منهجي: يتمثل الدور الذي تضطلع به اللجنة في الإشراف على الاستحداث المنهجي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، ويشمل هذا إدارة شؤون التنقيحات الحالية والمقبلة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والارتقاء به ليكون معيارا إحصائيا دوليا، والإسهام في المناقشة الدولية المتعلقة بقياس الاستدامة. وكذلك يشمل شؤون إدارة وتحديد المسار اللازم لإعداد مجموعة المنشورات التي تدعم معيار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الجديد. وتشمل هذه المجموعة منشورات بشأن موارد معينة أو مكونات محددة تتعلق بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المذكور (من مثل نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة، ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال حسابات تدفق الموارد وما إلى ذلك)، ووضع توصيات دولية بشأن الإحصاءات الأساسية (من مثل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه والتوصيات

الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة وما إلى ذلك)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتجميع وأطر تقييم النوعية التي تقدم أفضل الممارسات بشأن جمع البيانات وتصنيفها؛

(ج) إنشاء قواعد بيانات متكاملة: ظل كل من جمع الإحصاءات البيئية وإعداد المحاسبة البيئية – الاقتصادية أمرا يتم حتى عهد قريب، في مسار مستقل. وقد أدركت أوساط الإحصائيين ضرورة المواءمة ما بين منهجيات الإحصاءات البيئية وسبل جمع بياناتها، وضرورة الربط ما بين مفاهيم المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعاريفها وتصانيفها. ويتمثل دور اللجنة في كفالة أن تسير أنشطة جمع البيانات الدولية وفق المعيار المحدد أو المعايير المحددة والتوصيات الدولية المصاحبة لكل منهما، وفي كفالة إعداد هذه المعلومات واستخدامها بأعلى قدر من الكفاءة وفعالية التكاليف. وينبغي استخدام مجموعة الجداول القياسية على أنها المجموعة المرجعية للمعلومات التي ينبغي للبلدان أن تجمعها مع مراعاة أولويات هذه البلدان وشواغلها البيئية. وينبغي للجنة أن تعمل على إنشاء قواعد البيانات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تدعم صنع القرار استنادا إلى الأدلة، ولا سيما في سياق التنمية المستدامة وتغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) تنفيذ المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية وبناء القدرات الإحصائية: شكل ازدياد الطلب لدى الخطط والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية على المعلومات البيئية أحد التحديات وأتاح الفرصة للأوساط الإحصائية لتعميم الأخذ بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية. ويقتضي الارتقاء بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ليكون معيارا إحصائيا دوليا ووضع توصيات دولية داعمة (من مثل التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة) القيام على نحو واسع النطاق بتنفيذ هذا النظام وببناء القدرات الوطنية. وينبغي للجنة أن تضع استراتيجية متسقة للتنفيذ تضم الإحصاءات البيئية الأساسية وإدماجها في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل دعم عملية صنع القرار على الصعيد القطري ولأغراض تحقيق المقارنات على الصعيد الدولي. وينبغي ربط استراتيجية التنفيذ هذه باستراتيجية تنفيذ الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وباستراتيجية نظام الحسابات القومية أيضا؛

(هـ) الترويج للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية: تمثل المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية ميدانين إحصائيين حديثين نسبيا لا يتمتعان بالأولوية التي غالبا ما تتمتع بها الإحصاءات الأخرى (من مثل الإحصاءات الاقتصادية أو الإحصاءات الاجتماعية) في النظم الإحصائية الوطنية والعالمية. لذا فإن الحاجة قائمة إلى إدماج هذين

النوعين من الإحصاءات في النظم الإحصائية، ولا سيما لغرض التصدي للتحديات الجديدة التي تطرحها أوساط المستعملين، ولا سيما في ما يتعلق بقياس التنمية المستدامة وتغير المناخ.

وللأوساط الإحصائية دور تضطلع به في ذات الوقت مقابل أوساط المستعملين التي يمثلها صانعو السياسات والأوساط الأكاديمية والعلماء. إذ أن عليها التوعية باستخدامات الإحصاءات التي تجمعها. فلقد أثبت نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إمكاناته وما له من قيمة مضافة للتحليل البيئي – الاقتصادي. واستنادا إلى الخبرات والتجارب القائمة، فإنه ينبغي للأوساط الإحصائية أن تقوم بدور نشط في الترويج ولاستخدام نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في التحليل البيئي – الاقتصادي وفي تحديد الأولويات الدولية انطلاقا من احتياجات المستعملين. وينبغي للجنة أن تبدأ من أجل ذلك بأن تعمل على نحو نشط، باسم الأوساط الإحصائية، مع الفريق الدولي المعني بتغير المناخ من أجل الترويج لاستخدام وجدوى استخدام الإحصاءات الرسمية في إحصاءات وسياسات تغير المناخ؛

(و) إعداد ردود إحصائية للمسائل الطارئة على صعيد السياسة العامة: أدرج المجتمع الوطني والمجتمع الدولي العديد من المسائل الطارئة ذات الصلة بالبيئة على جدول الأعمال السياسية لكل منهما. وتشمل هذه مسائل شاملة من مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة. وما انفكت الأوساط الإحصائية، حتى يومنا هذا، تستجيب لهذه الاحتياجات استجابة مرتجلة وغير منسقة، وعليه ينبغي للأوساط الإحصائية أن تشارك، على نحو أبرز، في المناقشة الدولية، وأن تضع ردا إحصائيا مفصلا قائما على أساس المعايير الإحصائية الدولية، للاستجابة استجابة أفضل لاحتياجات المستعملين.

المرفق الثاني

اختصاصات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية

١ - تتمثل ولاية اللجنة في: (أ) تقديم رؤية استراتيجية وتحديد الاتجاه وتوفير التنسيق للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية؛ بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ؛ (ب) إمداد المجتمع الدولي بالمعايير الإحصائية الدولية للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ؛ (ج) إدماج المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية في النظم الإحصائية الوطنية والدولية؛ والترويج لتنفيذ المعايير الإحصائية الدولية وتطبيقها في المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية في البلدان؛ والترويج لاستخدام الإحصاءات الرسمية في الأوساط العلمية وأوساط صانعي السياسات العامة.

٢ - ولاضطلاع اللجنة بولايتها، يركز برنامج عمل اللجنة على المجالات الستة التالية:

(أ) تعزيز تنسيق برامج المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية ودمجها وتكاملها، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، في ما بين الوكالات الدولية والإقليمية والبلدان؛

(ب) وضع المقاييس المعيارية وغيرها من البحوث على نحو منهجي: الإشراف على الاستحداث المنهجي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ؛

(ج) إنشاء قواعد بيانات متكاملة: كفالة أن تسير أنشطة جمع البيانات الدولية وفق المقاييس المعيارية والتوصيات الدولية المصاحبة لها، وكفالة إعداد المعلومات واستخدامها بأعلى قدر من الكفاءة وفعالية التكاليف؛

(د) تنفيذ المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية وبناء القدرات الإحصائية: وضع استراتيجية متسقة للتنفيذ تضم الإحصاءات البيئية الأساسية وإدماجها في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(هـ) الترويج للمحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية: إدماج المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات البيئية في النظم الإحصائية والتوعية باستخداماتها بين أوساط المستعملين التي يمثلها صانعو السياسات والأوساط الأكاديمية والعلماء؛

(و) إعداد ردود إحصائية للمسائل الطارئة على صعيد السياسة العامة: المشاركة على نحو بارز في جدول الأعمال الدولي ووضع رد احصائي قائم على أساس المعايير.

٣ - تُطلِع اللجنة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة على المستجدات التي تؤثر على وضع المعايير وممارسات تجميع بيانات المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات البيئية.

٤ - وتضطلع اللجنة بمهمة شاملة، في حدود ولايتها، تتمثل في تقديم رؤية عامة وتوفير التنسيق وتحديد الأولويات وتقديم التوجيه في ميدان المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات البيئية. وتكفل اللجنة أن تقوم أفرقة العمل الحالية أو المنشأة حديثا العاملة في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الاقتصادية بعملها على نحو متكامل مع اللجنة.

٥ - وتضم اللجنة في أعضائها المنتخبين خبراء رفيعي المستوى من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية ومن ذوي الخبرات الواسعة في مجال الإحصاء. ويتم اختيار الأعضاء أيضا بما يكفل التمثيل الإقليمي العادل.

٦ - وتنتخب اللجنة رئيسا لها يشغل منصبه فيها لولاية مدتها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لمدة ثلاثة أعوام أخرى. ويمثل الرئيس اللجنة في الاجتماعات الدولية، ويضطلع بدور رئيسي في الترويج لأعمال الأوساط الإحصائية لدى الأوساط الأخرى ألا وهي الأوساط العلمية والأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية وصنع الولايات العامة، وفي إبلاغها بأعمالها. ويتولى الرئيس أو الرئيسة الاتصال بأصحاب المصلحة ويلتمس الدعم منهم لمشاريع اللجنة.

٧ - ويقدم العون للجنة مكتب يتكون من أعضاء منتخبين للجنة ذوي مستوى رفيع في الوكالات الوطنية والدولية. ويقوم المكتب بتنفيذ المهام والأنشطة التي يكون قد خولته اللجنة سلطة أدائها؛ بما فيها مهمة الإشراف والإدارة اليومية لشؤون المشاريع التي تنضوي تحت مسؤوليته. وينبغي إبلاغ اللجنة بالقرارات التي يتخذها المكتب بموجب السلطة التي أسندتها اللجنة إليه.

٨ - ويقدم الدعم للجنة فريق استشاري من الخبراء يتولى إسداء المشورة إليها بشأن المسائل المفاهيمية التي تتعلق بالإحصاءات البيئية والإحصاءات في مجال الطاقة والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وبشأن المقترحات المتعلقة بالتقارير التي تقدم إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٩ - وتقوم الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بمهام الأمانة الدائمة للجنة إذ أنها تنهض بإدارة وتنسيق الشؤون اليومية للجنة وتضطلع بكل أعمال الاتصال الداخلي والخارجي للجنة. وفي ظل تعاون وثيق مع الرئيس، تتولى الأمانة تنسيق أنشطة مختلف أفرقة العمل ورصدها وتقديم تقارير بشأنها، وتنظيم الاجتماعات، ووضع جداول أعمال الاجتماعات، وترعى شؤون موقع اللجنة الشبكي، وتصدر النشرة الصحفية.

١٠ - وتعد اللجنة تقريرا سنويا ترفعه إلى اللجنة الإحصائية. ويعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة في أدائها أنشطتها، بما في ذلك التقدم الذي تحرزه أفرقة المدن والأفرقة المشتركة بين الأمانات وسائر الأفرقة التي تعمل مع اللجنة في حدود ولايتها.